

التأمين في الفكر الفقهي المعاصر

د. د. محمد بلتاجي

منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي اشتدت وطأة الغزو الاقتصادي والاجتماعي في كثير من البلاد الاسلامية ، وأخذت هذه الوطأة تزيد وتنمو وتتسع — وتتخذ سبلا متعددة — منذ مطلع القرن العشرين حيث نحيث الشريعة الاسلامية عن كافة مجالات الحياة سوى العبادات وما يطلق عليه (الأحوال الشخصية) ^(١) ، وأصبح من الواضح أن هذا الغزو يستهدف اقتلاع بقايا النظم الاسلامية من حياة المسلمين •

ولما كان (نظام التأمين) من النظم الوافدة على البلاد الاسلامية ، وكانت شركات التأمين قد أخذت على عاتقها نشره وصبغ حياة المسلمين به — فقد كان منذ ظهر في العالم الاسلامي على النحو السابق — مجالا واضحا للصراع الذي دار بين الذين يروجون له والذين يحذرون منه ، وفي غضون ذلك تساءل عامة المسلمين عن حقيقة الحكم الشرعي لهذا النظام : أهو حلال فيجوز لهم الاسهام فيه ، أم هو حرام فينبغي عليهم اجتنابه ؟

ومن ثم كثر التساؤل عن حكم التأمين ، وبدأت الفتاوى والاجتهادات الفقهية تتتابع في العالم الاسلامي ، وبحث قضية التأمين في المجمع والمؤتمرات الفقهية ، وتعددت في ذلك كله اتجاهات النظر ونتائجه •

(١) راجع مثلا كتابنا (دراسات في احكام الاسرة) ص ٢٥ — ٤٠ ودراستنا (نحو وجهة اسلامية) ص ١٣٨ — ١٥٢ .

وحين نراجع مجموع أقوال الفقهاء المحدثين في التأمين نجد أنها تأخذ في القضية الاتجاهات التالية :

أولاً : اتجاه يميل الى القول بأن التأمين غير جائز .

وبعض القائلين بذلك يخص هذا الحكم بما اذا كان العقد وأخذ قيمة التأمين بدار الاسلام ^(١) ، وبعضهم استفتى في بعض صور التأمين خاصة لكنه علل الحرمة فيه بعلّة منتشرة في كافة صور التأمين ، بل في فكرة التأمين ذاتها ، ومن ثم يصح القول بأنه كان يرى أن كافة صورته غير مشروعة .

وفي مقدمة المائلين الى هذا الاتجاه المرحوم الشيخ محمد بخيت المطيعي ^(٢) مفتى مصر الأسبق ، والشيخ عبد الرحمن قراعة ^(٣) مفتى مصر بعده ، والشيخ أحمد ابراهيم ^(٤) أستاذ الشريعة الاسلامية بالجامعة المصرية ، والشيخ عبد الرحمن تاج شيخ الأزهر الأسبق ، والشيخ عبد الله القلقيلي مفتى الأردن ... وغيرهم ^(١) .

ويمكن أن نمثل لموجز هذا الاتجاه بما ذكره الشيخ عبد الله القلقيلي

(١) راجع : حاشية ابن عابدين ١٦٩/٤ حيث يقرر ابن عابدين أن المسلم المستأمن في دار الحرب له أخذ مالهم برضاهم « ولو برياً أو قمار » بخلاف المستأمن منهم في دارنا ، لأن دارنا محل اجراء الأحكام الشرعية ، فلا يحل لمسلم في دارنا أن يعقد مع المستأمن الا ما يحل من العتود مع المسلمين .

(٢) ١٢٧١ - ١٣٥٤ هـ = ١٨٥٤ - ١٩٣٥ م .

(٣) صدرت فتواه بتاريخ ١٥ يناير ١٩٢٥ م .

(٤) ت ١٣٦٤ هـ = ١٩٤٥ م .

(٥) راجع مثلاً : (أسبوع الفقه الاسلامي) ص ٤١٩ - ٤٣١ ، و (التأمين) الدكتور محمد الدسوقي ص ٨١ وما بعدها ، ومراجعتهما . ورسالة أحكام السوكرتاه للشيخ المطيعي ، وبحوث المؤتمر السابع من مجمع البحوث الاسلامية . ومجلة الأزهر ١/٣٦٧ وما بعدها ، ومجلة المحاماة ، السنة السابعة ص ٩٣٧ . ومجلة الوعي الاسلامي ، شوال ١٣٩٥ هـ (أكتوبر ١٩٧٥ م) ص ٦٧ - ٧٠ .

من قوله : « ونحن نظن أن التأمين بجميع أنواعه وضروبه من الحرام البين لكل أحد ، والبادئ للعالم والجاهل كما جاء في الحديث الصحيح (الحلال بين والحرام بين) ^(١) » .

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه — في مجموعهم — الى أن نظام التأمين يتضمن من معانى القمار ، والغرر المحرم للعقود ، والتزام مالا يلزم شرعا ، والجهالة المحرمة للعقود والربا بنوعيه ^(٢) ، والرهان المفسد للعقود ، وأكل المال بالباطل — ما يجعله محرما دون أدنى شك .

ومن ثم لا يمكن أن يلحق هذا العقد بأى من العقود الشرعية (كعقد الكفالة والضمان وما فى معناهما) ، إنما يلحق بالعقود المحرمة التى تؤكل فيها أموال الناس بالباطل ^(٣) .

ثانيا : اتجاه يميل الى القول بأن التأمين — بكافة أنواعه — جائز شرعا :

وفى مقدمة هؤلاء المرحوم الدكتور محمد يوسف موسى ، وأستاذنا

(١) أسبوع الفقه الإسلامى ص ٤٢٠ .

(٢) ربا النسئئة وربا الفضل .

(٣) وقد رأى المرحوم الدكتور عيسى عبده فى التأمين رأيا قريبا شيئا ما من هذا الرأى ، حيث يقول أنه لا شبهة عنده فى أن التأمين التجارى حرام قاطعا ، وفيه اضرار باقتصاديات المسلمين ، أما « التأمين التبادلى والتعاونى والتكافلى والاجتماعى .. وما شئت من شعارات .. فلا يخرج فى احسن حالاته عن الزمرة الصناعية الكاذبة » ، وهذه قد يباح النذر اليها اذا أجدنت الأرض وخلت من كل زهرة طبيعية « ، ولكنه يرى أن الشريعة الإسلامية فيها الأصل من كل الذى يقال عنه تعاون وتكافل ، فلا وجه لترك الأصل فيها والتهاك على البديل .. (التأمين : الأصل والبديل) ص ٢٠ — ٢١ .

وهذا الرأى — من الناحية العملية — موافق للاتجاه الأول ، وإن اختلف التكيف الفقهي بينهما : لأن الدكتور عيسى عبده يرجع فى قوله هذا الى المقرر انقائل بوجوب اجتناب النظم الواردة من الأجنبى ما دام فى النظم الإسلامية ما يغنى عنها ، تمسكا بالاصالة الإسلامية واحياء لروحها ، بعيدا عن كل تقليد أعمى للأجنبى « الذى غلبنا فى ديارنا » المرجع السابق .

المرحوم الشيخ على الخفيف ، والأستاذ مصطفى الزرقا ، والدكتور محمد سلام مذكور ، والشيخ عبد الرحمن عيسى ^(١) ، والدكتور محمد البهي ، والدكتور ابراهيم الطحاوي .. وغيرهم ^(٢) .

وينبغي أن نلاحظ أن بعض هؤلاء قدموا في رأيهم هذا شيئا من التحفظ على بعض قضايا التأمين الفرعية وجزئياته ، فتحفظ المرحوم الدكتور محمد يوسف موسى على مسألة (الربا في التأمين) حيث رأى أنه ينبغي أن تخلو المعاملة فيه من الربا ^(٣) . كما تحفظ الشيخ عبد الرحمن عيسى على بعض صور التأمين على الحياة ^(٤) . وأيضا تحفظ الدكتور سلام مذكور على بعض الشروط التعسفية التي تغالى فيها شركات التأمين ^(٥) . لكن محمل الرأي عندهم جميعا هو الميل الى أن التأمين في مجموعه حلال .

وبداهة ، فانهم يحاولون رد أدلة أصحاب الاتجاه الأول ، ثم انهم يستدلون أيضا لجواز عقد التأمين بمحاولة حمله على بعض ما في الفقه الاسلامي ، كقياس عقد التأمين على (ولاء الموالاة) ، وعلى ضمان المجهول وضمان ما لم يجب ، وعلى الوعد الملزم عند المالكية ، وعلى ضمان خطر الطريق ، وعلى نظام العواقل في الاسلام ، وعلى عقد المضاربة الشرعي ،

(١) كان مديرا لتفتيش العلوم الدينية والعربية بالأزهر .

(٢) راجع مثلا : (أسبوع الفقه الاسلامي) ص ٢٨٢ — ٢٥٤ . و (الاسلام والحياة) للدكتور محمد يوسف موسى ص ٢١٦ وما بعدها ، وبحث (التأمين) لاستاذنا تشيخ على الخفيف ، و (المعاملات الحديثة واحكامها) للشيخ عبد الرحمن عيسى ، و (رأى الدين بين السائل والمجيب) للدكتور محمد البهي ص ١٨٦ — ١٨٩ ؛ (الاقتصاد الاسلامي) للدكتور الطحاوي ١/١٤١ ص ٤٧ . ومجلة العربي ، المجلدين ، ١٩٢ ، ١٩٥ .

(٣) راجع كتابه السابق : أسبوع الفقه الاسلامي ص ٢٨٢ .

(٤) راجع : كتابه السابق .

(٥) انظر : العدد ١٩٥ من مجلة (العربي) محرم ١٣٩٥ هـ — فبراير ١٩٧٥ م ، ص ٢٣ .

وعلى عقد الحراسة ، والايذاع ، وعلى قضية تجار البزعم الحاكة ،
ومسألة بيع الوفاء •

كما يستدلون لذلك بالضرورة ، والعرف ، والمصلحة المرسله ،
واستصحاب الأصل ، ونظام التقاعد والمعاشات في الدولة •

ثالثا : اتجاه يفرق في حكم التأمين بين التجارى والتعاونى (أو
التبادلى) ، فيرى عدم جواز الأول ، بينما يرى أن التعاونى جائز ، أو أنه
لا بأس به ، أو مرغوب فيه (وهى اصطلاحات تتفق على مشروعيتها ، وان
اختلفت فيما بينها شيئا في التكيف الفقهي لنوع المشروعية) •

والفارق الرئيسى بين النوعين يكمن في المقصد الأساسى الذى حفز
الى تكوين شركة التأمين ، أو جماعته ، فان كان هذا المقصد هو (الربح)
كان هذا هو التأمين التجارى — وان تحققت تبعا له أغراض أخرى — كما
أن المقصد الرئيسى عند التجار هو تحقيق الربح وان تحققت في التجارات
أغراض أخرى من نقل البضائع ، وتسويقها ، وتيسير تبادلها بين الناس ،
وتشغيل العمالة • الخ •

أما اذا كان المقصد الرئيسى الذى حفز الى تكوين جماعة التأمين انما
هو (التعاون وتبادل المنافع فيما بينهم وجبر الضرر الذى قد يلحق
بعضهم بتكافلهم جميعا في ذلك) فهذا هو التأمين التعاونى أو التبادلى
أو التكافلى أو الاجتماعى •

وبناء على هذا الفارق فان (المستأمنين) في التأمين التجارى ليسوا
هم — في حقيقة الأمر — (المؤمنون) ، بينما تجتمع الصفتان — اجتماعا
حقيقيا — في المنشئين لجماعة التأمين التعاونى ، ولذا فانهم يتقاسمون فيما
بينهم كافة نتائج التكافل والتضامن تقاسما حقيقيا ، دون تدخل طرف ثالث
على نحو يجعله مستقلا عن مجموع المستأمنين ، لأنه هو المنظم الحقيقى
لمجموع عمليات التأمين •

أما في التأمين التجاري ، فان شركة التأمين — وهى طرف مستقل منفصل عن المستأمين وليس منهم — هى التى تتقاسم — بواسطة المساهمين فيها — الأرباح التى تحققها العملية التأمينية فى مجموعها ، والرغبة فى هذه الأرباح هى التى حفزتهم فى الحقيقة الى انشاء هذه الشركة (دون أن يمنع هذا — كما سبق — من تحقق أغراض وخدمات أخرى اجتماعية أو اقتصادية تؤديها شركات التأمين التجارى) (١) .

ويمثل هذا الاتجاه قول أستاذنا المرحوم الشيخ محمد أبى زهرة فى ختام تعليقه على الأبحاث التى قدمت فى موضوع التأمين الى (أسبوع الفقه الاسلامى (٢)) : « والآن نقرر النتيجة التى انتهينا اليها ، وتتلخص فى أمرين :

أحدهما : أننا نكره عقود التأمين غير التعاونى للأسباب الآتية :

أولاً : لأن فيه قماراً أو شبهة قمار على الأقل .

ثانياً : لأن فيه غرراً ، والغرر لا تصح معه العقود .

(١) تقول مؤسسات التأمين التجارى انها تؤدي الخدمات التالية :

١ — التخفيف من الصعوبات التى تنشأ للأفراد عند تحقق أخطار .

٢ — معانة الأخطار المراد التأمين عليها وارشاد أصحابها الى كل ما من شأنه تحسين العوامل فيها .

٣ — تعتبر مورداً من موارد التمويل الضخمة فى الدولة والمجتمع بما يتجمع فيها من أموال التأمين .

٤ — تدلى برأيها الفنى — بواسطة أجهزتها المتخصصة — فيما يطلب منها المشورة فيه من الدولة قبل اصدار بعض القوانين . راجع : مبادئ التأمين ص ٢٢٥ — ٢٢٧ .

(٢) الذى عقد فى دمشق فى الفترة من ١٦ — ٢١ شوال ١٣٨٠ هـ = ١ — ٦ ابريل ١٩٦١ م ، وطبعت بحوئه بواسطة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب بالقاهرة عام ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٣ م .

ثالثاً : لأن فيه ربا ، اذ تعطى فيه الفائدة • وفيه ربا من جهة أخرى وهو أنه يعطى القليل من النقود ويأخذ الكثير •

رابعاً : لأنه عقد صرف ، اذ هو اعطاء نقود في سبيل نقود في المستقبل ، وعقد الصرف لا يصح الا بالقبض •

خامساً : لأنه لا توجد ضرورة اقتصادية توجبه •

وقد ورد النص فيه على أن التعبير (ب) « نكره » معناه هنا « لانستحله » وذلك سير على أدب التعبير عند السلف من فقهاءنا ، فانهم لا يعبرون بالتحريم الا فيما قام الدليل القطعى على تحريمه ^(١) » •

وممن انتهى الى موافقة هذا الاتجاه أيضاً الدكتور حسين حامد حسان ^(٢) ، وزميلنا الدكتور محمد الدسوقي ^(٣) والدكتور عباس حسنى ^(٤) • وغيرهم •

ويبدو أن هذا الاتجاه أيضاً هو ما انتهى اليه (المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الاسلامى) الذى عقد بمكة فيما بين ٢١ — ٢٦ صفر ١٣٩٦ هـ ، ٢١ — ٢٦ فبراير ١٩٧٦ بدعوة من (جامعة الملك عبد العزيز) حيث « يرى المؤتمر أن التأمين التجارى الذى تمارسه شركات التأمين التجارية فى هذا

(١) ص ٥٢٦ — ٥٢٧ من (اسبوع الفقه الاسلامى) •
وقد ورد لفظ (الكراهة) بمعنى الحرمة فى الآية ٣٨ من سورة الاسراء ، وفى بعض الأحاديث الصحيحة مثل حديث (ان الله كره لكم قيل وقال ...) •
وكان السلف يستخدمونه بهذا المعنى ، راجع مثلاً : الموطأ ١/٣١٨ ، ٢/٤٩٢ ، ٦٥٤ وأعلام الموقعين ١/٤٨ (مناهج التشريع الاسلامى فى القرن الثانى الهجرى) ١/١٦٤ — ١٦٥ ، ٢/٦٥٦ ، ٨٧٤ •

(٢) راجع : كتابه (حكم الشريعة الاسلامية فى عقود التأمين) ص ١٣٦ —

١٣٨ •

(٣) راجع : كتابه (التأمين وموقف الشريعة الاسلامية منه) ص ١٣٩ — ١٤٢

(٤) راجع : كتابه (عقد التأمين فى الفقه الاسلامى والقانون المقارن) ص ٧٣

العصر لا يحقق الصيغة الشرعية للتعاون والتضامن ، لأنه لم تتوفر فيه
الشروط الشرعية التى تقتضى حله •

ويقترح المؤتمر تأليف لجنة من ذوى الاختصاص من علماء الشريعة
وعلماء الاقتصاد المسلمين لاقتراح صيغة للتأمين خالية من الربا والغرر يحقق
التعاون المنشود بالطريقة الشرعية ، بدلا من التأمين التجارى « (١) •

وواضح أن الفقرة الأولى تحكم على التأمين التجارى بعدم الشرعية •
أما الفقرة الثانية فهى مبنية على أن التأمين الذى يقصد به التعاون أمر
مشروع اذا خلا من أسباب الحرمة فى التأمين التجارى •

والأساس الفقهى العام الذى انبنى عليه حكم التفرقة بين النوعين من
التأمين قائم على أنه يغتفر فى التبرعات — التى يقوم عليها النظام التعاونى —
ما لا يغتفر فى عقود المعاوضات ، وأن التأمين التعاونى (أو التبادلى) يقوم
حقيقة على التكافل والتعاون على البر والتقوى ، وليس استغلال حاجة
الناس الى الأمن فى تكديس الثروات وأكل أموالهم •

وامتدادا لهذا الاتجاه (٢) قام بعض أساتذة الاقتصاد الاسلامى بتقديم

(١) راجع : قرارات المؤتمر •

(٢) الذى اقترب منه أيضا — فى نتيجته — بعض من يخالفونه فى التكيف
الفقهى ، مثل الدكتور الصديق محمد الأمين الضير (الأستاذ بكلية الحقوق جامعة
الخرطوم) فى بحثه الذى قدمه الى (أسبوع الفقه الإسلامى) حيث اقترح أن يجعل
التأمين كله تعاونيا (وان كان لا يرى فى التأمين التجارى مغامرة ، وفيه مصلحة
محقة للمستأمنين ، ولا ضرر فيه على أحد بل سيقع الناس فى حرج لو ألغى
من حياتهم ، ومع هذا فهو لا يرى إباحته بوضعه الحالى ، انما يرى جعل التأمين
كله تعاونيا (ص ٣٥ — ٤٦٤ من أسبوع الفقه الإسلامى) •

بعض الاقتراحات والتصورات الأساسية لتنظيمات التأمين التعاونى الاسلامى (١) .

رابعاً : اتجاه يفرق في حكم التأمين بين التجارى والتعاونى ، فيرى أن التعاونى (وما يشبهه في القصد الأساس منه) مشروع لأنه من التعاون على البر والتقوى ، أما التجارى فيتوقف في حكمه ويرى أنه يحتاج الى مزيد دراسة .

ويمثل هذا الاتجاه ما قرره المؤتمر الثانى لجمع (٢) البحوث الاسلامية ، حيث قرر بشأن التأمين ما يلى :

(أ) التأمين الذى تقوم به جمعيات تعاونية يشترك فيها جميع المستأمنين لتؤدى لأعضائها ما يحتاجون اليه من معونات وخدمات : أمر مشروع وهو من التعاون على البر .

(ب) نظام المعاشات الحكومى — وما يشبهه من نظام الضمان الاجتماعى المتبع في دول أخرى — كل هذا من الأعمال الجائزة .

(ج) أما أنواع التأمينات التى تقوم بها الشركات — أيا كان وضعها — مثل التأمين الخاص بمسئولية المستأمن ، والتأمين الخاص بما يقع على المستأمن من غيره ، والتأمين الخاص بالحوادث التى لا مسئول فيها ، والتأمين على الحياة (٣) وما في حكمه — فقد قرر المؤتمر الاستمرار في دراستها

(١) راجع مثلاً : بحث (التعاون لا الاستغلال أساس عقد التأمين الاسلامى) للدكتور محمدشوقى الفنجري ، وبحث (مشروع بديل اسلامى للتطبيق المعاصر للتأمين) للدكتور غريب الجمال ، وكتابه (التأمين التجارى والبديل الاسلامى) وندوة اتحاد البنوك الاسلامية بالقاهرة ، راجع (مجلة البنوك الاسلامية) الأعداد ٣ ، ٦ ، ٧ ، ١٢ .

(٢) عقد بالقاهرة عام ١٣٨٥ هـ — ١٩٦٥ م .

(٣) وهى — فى مجموعها — أنواع التأمين التجارى ، راجع مثلاً : (مبادئ التأمين) ص ٢١ — ٢٦ و (الوسيط) ١٩٠٦/٧ .

بواسطة لجنة جامعة لعلماء الشريعة وخبراء اقتصاديين ، وقانونيين ، واجتماعيين ، مع الوقوف — قبل ابداء الرأي — على آراء علماء المسلمين في جميع الأقطار الاسلامية بالقدر المستطاع » .

ثم قرر المؤتمر ^(١) الثالث لجمع البحوث الاسلامية أنه « فيما يتعلق بمختلف أنواع التأمين لدى الشركات فقد قرر المؤتمر أن يستمر المجمع في استكمال دراسته للعناصر المالية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة به ، وأن يستمر في الوقوف على آراء علماء المسلمين في الاقطار الاسلامية بالقدر المستطاع ، حتى يتهى استنباط أحكام كل نوع من أنواع هذا التأمين » .

أما التأمين التعاونى والاجتماعى — وما يندرج تحتها من التأمين النصحى ضد العجز والبطالة والشيخوخة واصابات العمل وما اليها — فقد قرر المؤتمر الثانى جوازه » .

أما المؤتمرات الرابع والخامس والسادس والسابع لجمع البحوث الاسلامية فلم يأت ضمن قراراتها شىء فى خصوص التأمين ^(٢) .

تعقيب :

وهكذا يتبين لنا مما سبق أن الفقهاء المحدثين اختلفوا فى حكم التأمين اختلفا حقيقياً وعميقاً ، ومن ثم لا يصح — فيما نرى — ما ذكره الدكتور محمد شوقى الفنجري من أن « الخلاف بين فقهاء الشريعة فى مسألة التأمين ظاهرى لا حقيقى » ، ومستنده فى هذا أن الفقهاء الذين يجيزون التأمين التجارى باطلاقه يقفون موقفاً ضد الشروط التعسفية التى تفرضها شركات التأمين ، وأنهم يرون أن المفساد والشبهات التى تصاحب هذا التأمين هى صفات خارجة عن جوهره أضيفت اليه « فالثابت أن أنصار التأمين التجارى

(١) وقد عقد عام ١٣٨٦ هـ — ١٩٦٦ م .

(٢) راجع قراراتها فى مطبوعات المجمع .

وهو التأمين محل الخلاف — لا يسلمون به الا بعد تخليصه من الشوائب والمفاسد التي أخذها عليه معارضو هذا النوع من التأمين • ويكون بذلك الخلاف بينهم هو خلاف ظاهري لا حقيقي » (١) •

وهذا كلام غير صحيح لأن الخلاف مع هذا كله ما يزال خلافا حقيقيا : لأن الذين يبيعون التأمين التجاري يرون أن جوهره يتضمن من الغرر والمغامرة والربا ما لا يمكن تخليصه منه بحال ، إذ أن هذه الأمور ملابسة دائمة لكل عقد من عقود التأمين التجاري ، حيث لا يتلخص من المقامرة والغرر ما دام الخطر فيه معلقاً على أمر يقع أو لا يقع ، ومن الذي يعرف ذلك سلفاً ؟ ثم انه لا يمكن أيضاً تخليصه من الربا لأن فيه اعطاء للقليل وأخذ للكثير ، ولأنه عقد صرف وهو لا يصح الا بالتقابض •

فمهما تخلصت عقود التأمين التجاري (فرضا) من الشروط التعسفية فكيف يمكن تخليصه مما هو ملابس ضرورة لجوهره ؟ ومن الذي يمكن أن يعرف عند الاتفاق على العقد ما الذي سيدفعه كل طرف وما الذي سيأخذه ؟

فالخلاف في التأمين التجاري حقيقي دون شك ، وقد كان هذا أمراً معروفاً لأطراف الخلاف ، ولم يكن الخلاف بينهم حول الشروط التعسفية أو أى مفاسد أخرى يمكن تخليصه منها ، انما هو خلاف حول جوهر هذا العقد وأركانه الأساسية التي يتكون منها ، بحيث اذا تجرد عنها كان شيئاً آخر غير التأمين • ومن ثم نرى أن الكلام السابق تبسيط مغل بحقائق الأمور •

وأيضاً فانه ليس صحيحاً ما ذكره الدكتور أحمد شلبي من أن « أكثر الباحثين » — يعنى من الفقهاء المسلمين — يتجهون الى القول بحل عمليات التأمين التجاري (٢) • وقد انتهى الى هذه النتيجة بعد أن استعرض طرفا

(١) راجع بحثه (التعاون لا الاستغلال ..) ص ٣٥ — ٣٨ •

(٢) راجع : الاسلام والقضايا الاقتصادية الحديثة ص ٩٠ •

من أقوال الأستاذ مصطفى الزرقا والدكتور الصديق الضير والشيخ
عبد الرحمن عيسى والشيخ عبد الغنى الراجحي (١) .

ولست أدري كيف انتهى من هذه المقتطفات القليلة الى هذه النتيجة
الكبيرة التي كانت تستلزم مراجعة كافة أقوال الفقهاء المحدثين (المعبرين
في الرأي والاجتهاد) لمعرفة نسبة من يبيح الى من يمنع الى من يتوقف .

والذي يبدو واضحا من مراجعة أقوال هؤلاء الفقهاء هو أن أكثرهم
لم يتجهوا الى اباحة التأمين التجاري ، بل ان عددا قليلا منهم فحسب هو
الذي اتجه الى ذلك وعلى له ودافع عنه ، في مقابلة أكثرية لم توافقهم ، في
مقدمتهم : ابن عابدين ، والشيخ المطيعي ، والشيخ قراعة ، والشيخ أحمد
ابراهيم ، والشيخ عبد الرحمن تاج ، وأستاذنا أبو زهرة ، والدكتور حسين
حامد ، والدكتور محمد الدسوقي ، والدكتور عباس حسني ، والدكتور عيسى
عبد . وغيرهم ، وهو ما انتهى اليه أيضا المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد
الاسلامي ، وتوقفت في الحكم عليه مؤتمرات مجمع البحوث الاسلامية التي
أسهم فيها عشرات من علماء المسلمين .

وأیضا فان معظم الذين استشهد الدكتور شلبي بشيء من كلامهم لهم
تحفظات في القضية ، وقد سبق أن بينا أن الدكتور الصديق الضير اقترح
في النهاية أن يجعل التأمين كله (١) تعاونيا ، كما تحفظ الشيخ عبد الرحمن
عيسى على بعض صور التأمين على الحياة ، أما الشيخ عبد الغنى الراجحي
فانه يختتم حديثه عن (التأمين) بقوله : « ان طالب الحقيقة في أمثال هذه
المباحث يجد نفسه في دوامة من وجهات النظر المتقابلة ، وعندما تبلغ
المسألة هذا الحد من تعارض وجهات النظر بعد اعمال الفكر وبذل الجهد
في طلب الدليل ، فعلى الانسان مخلصا لدينه وربه أن يلجأ الى قلبه ووجدانه

(١) راجع : السابق ص ٨٧ - ٩٠ .

(٢) راجع أيضا كلمته في (ندوة التأمين التعاوني) ، العدد الثالث من

(مجلة البنوك الاسلامية) ص ٧٧ .

الدينى يستفتيه ويستلهمه ، فما حاك فى صدره فهو اثم فليتركه ، وما اطمأن
اليه قلبه وسكنت نحوه النفس فلا بأس ^(١) » . ومثل هذا لا يقال فى
أمر اطمأنت فيه النفس الى الاباحة .



ومهما يكن من أمر ، فليس مقياس صحة الرأى (فيما هو مختلف فيه
مما هو مجال للاجتهاد) كثرة القائلين به أو قلتهم ، ولا ثقل الرأى على
النفس أو خفته ، ولا شهرة أشخاص القائلين به أو عدم شهرتهم ^(٢) . انما
المقياس الصحيح الذى تقاس به الآراء المختلف عليها هو مدى توافق
كل منها مع مقررات الشريعة ونصوصها الثابتة ^(٣) .

(١) التجارة فى ضوء القرآن والسنة ص ٧٧ .

(٢) راجع فى تقرير ذلك : (بحوث اسلامية) ٢٦٧ وما بعدها ، ودراسات
فى الأحوال الشخصية) ص ٢٦ — ٣٠ .

(٣) انظر تفصيل هذا الموضوع فى كتابنا : عقود التأمين وجهة الفقه
الاسلامى دار العروبة بالكويت ، دار الفصحى بالقاهرة ١٩٨٢ م .